العنوان:	قراءة عبداالله بن عامر في الميزان
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
المؤلف الرئيسي:	جفال، محمود عبدالله
المجلد/العدد:	مج 23, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
الشهر:	شباط
الصفحات:	63 - 77
رقم MD:	5702
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	التجويد، القرآن، القراءات، قراءة ابن عامر، القراء السبعة، رسم المصحف، بلاغة القرآن، الاسناد، الاعجاز اللغوي، المجاز اللغوي، اعراب القرآن، النحو، مخارج الحروف، دول الشام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/5702

قراءة عبد الله بن عامر في الميزان

محمود عبد الله جفال*

ملخـــــص

كان عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) قارئ الشام أحد القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) من بين قراء الأمصار الإسلامية. ولقد شهرت قراءته في بلاد الشام، وتجاوزتها. وظل القراء يتداولونها طوال أكثر من خمسة قرون. وكان له اختيار في بعض القراءات انفرد بها عن بقية القراء السبعة. ومع أن كل قارئ من السبعة شهر بقراءات منفردة غير أن ما انفرد به ابن عامر أثار أحياناً حفيظة أهل اللغة والنحو فادعوا خروج بعض قراءات ابن عامر عن قواعد اللغة وأقيستها، وتبعهم في ذلك بعض المفسرين، ولم يسلم من هذا حتى ابن مجاهد نفسه فخطأ ابن عامر في بعض قراءاته.

إن الأسس الرئيسية الثلاثة التي أقام عليها ابن مجاهد اختياره للقراء السبعة تنطبق تماماً على قراءة ابن عامر كتواتر القراءة، وموافقة رسم المصحف العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية.

ويقوم هذا البحث على تتبع المواطن التي انفرد فيها ابن عامر ودراستها، كما تهدف إلى إبراز موافقة هذه القراءة لقواعد اللغة والنحو التي أرساها اللغويون والنحويون والتي قامت في الأصل على ما شاع وانتشر من كلام العرب، ومن القرآن وقراءاته، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما ما كان من معارضة بعض علماء اللغة والنحو لبعض قراءات ابن عامر فإن مواقف هؤلاء العلماء ما كانت لتصدر إلا عن مذهب نحوي أو موقف شخصي. ومع ذلك فقد وجد من العلماء من تصدى للدفاع عن ابن عامر وقراءته.

تمهيـد

قارئ الشام عبد الله بن عامر:

هو عبد الله بن عامر اليحصبي الإمام التابعي الجليل، كان قارئ أهل الشام. ولد في رحاب من أعمال الشام سنة إحدى وعشرين، وقيل سنة ثمان للهجرة. وهو من أصل عربي، قال فيه ابن الجزري: إنه "عربي صريح من صميم العرب، وهذا ما يجعل كلامه حجة، وقوله دليلاً، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن"(١).

تلقى ابن عامر القراءة في وقت ازدهر فيه إقراء القرآن وتعليمه في بلاد الشام. وقد تعددت مصادر قراءته، واتفقت معظم المصادر على أنه تلقى القراءة مباشرة عن كبار التابعين وعلى رأسهم المغيرة بن شعبة بن أبي شهاب المخزومي (المتوفى سنة ٩١هـ)، وقد أخذ المغيرة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه(٢). غير أن بعض مترجمي حياة ابن عامر ذكروا أنه تلقى القراءة عن عثمان بن عفان مباشرة(٣). وبعضهم يذكر تلقيه القراءة عن أبي الدرداء أو عرضها عليه(٤).

وقد برزت شخصية ابن عامر بروزاً كبيراً في البيئة الشامية، وعلت مكانته وارتفعت، فأسندت إليه "الوظائف الدينية المختلفة بعد أن أجاد رواية الحديث، وأتقن معرفة الفقه، وأحكم قراءة القرآن. وأم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، وجمع ابن عامر بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق(٥).

اختيار قراءة ابن عامر:

قام عالم القراءات المشهور أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤) باختيار سبع قراءات قرآنية صحيحة في كتابه المعروف بـ (السبعة في القراءات) ومن ضمنها قراءة عبد الله بن عامر. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار ابن مجاهد قام على أصول ثلاثة يستند إلى مبدأ أساسه أن القراءة "سنة متبعة"(٦) وهذه الأصول هي:

١- أن تكون القراءة صحيحة السند حملها رواة موثوقون من الرسول صلى الله عليه وسلم حتى زمن القارئ.
٢- أن تكون القراءة مطابقة لخط مصحف عثمان.
٣- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه ما(٧)

وما خالف هذه الأصول رفض وعد من الشواذ. ويبدو أن اختيار ابن مجاهد للقراء السبعة اعتمد معايير أخرى منها: تقسيمات الأمصار، وشهرة القارئ، وتقدمه في القراءة(٨).

لقد تعرض بعض القراء السبعة ـ ومنهم ابن عامر ـ للطعن والإنكار في بعض ما انفردوا فيه من القراءات؛ وقد

---

* استاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية،
تاريخ استلام البحث ١٩٩٥/٥/٣، وتاريخ قبوله ١٩٩٥/١١/٢٢.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص ٢٦٣؛ الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج١، ص ٨٢-٨٤.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٨٥-٨٦.

(٣) الذهبي، معرفة القراء الكبار، ١، ص ٨٣.

(٤) الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٩، وقارن: مكي بن أبي طالب التبصرة في القراءات، ص ٥-٥١، وانظر، عطوان، القراءات القرآنية في بلاد الشام، ص ٢٨٢-٢٨٤.
ويذكر ابن النديم، الفهرست، ص ٤٤، أن ابن عامر تلقى قراءته عن جماعة من الصحابة منهم واثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، وانظر ابن الجزري، النشر، ١، ص ١٤٤.

(٥) انظر عطوان، القراءات القرآنية، ص ٢٨٥.

(٦) يعزو السيوطي هذا المبدأ "القراءة سنة متبعة" إلى الصحابي الجليل زيد بن ثابت، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص ١٠٠.

(٧) ضيف، مقدمة كتاب ابن مجاهد (السبعة في القراءات)، ص ١٩، وانظر مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب ابن زنجلة (حجة القراءات)، ص ١١-١٢.

(٨) الفضلي، القراءات القرآنية ـ تاريخ وتعريف، ص ٣٨ و ١٠٩.

تنوعت الانتقادات لقراءة ابن عامر: فهناك من يرى أن بعض قراءاته تعزى إلى الرأي والاجتهاد، وهناك من يرى أن اختلافه عن بقية السبعة يعزى إلى موقف نحوي، أو موافقة وجه من وجوه العربية، أو غير ذلك[٩].

ولكن هذا الانكار والطعن لا يشكل ظاهرة تدفع إلى الاعتقاد بأن قراءة ابن عامر - أو قراءة غيره من السبعة - هي من الشواذ، فقد وصف الاندرابي ابن عامر بأنه "كان لا يخالف ما مضى عليه من السلف، ولا خالف في قراءاته النقل والخبر"[١٠].

قراءة ابن عامر ورسم المصحف الشامي:

لقد تناول الدارسون من علماء القراءات القرآنية وأهل اللغة والنحو مسألة اختلاف القراء فيما بينهم، وعزوا جزءاً غير يسير من هذا الاختلاف إلى ما سموه "رسم المصحف"، وكذلك يكثر ترديد عبارة "رسم المصحف العثماني" في المصادر والمراجع باعتبار موافقة رسم المصحف العثماني ركناً من أركان القراءة الصحيحة[١١].

وقد أشار ابن مجاهد - وغيره أيضاً - في كثير من المواطن التي انفرد فيها ابن عامر عن بقية القراء السبعة إلى أن هذا الانفراد يوافق رسم مصحف أو مصاحف أهل الشام. ولم يكن ابن عامر الوحيد من بين السبعة في هذا الأمر، بل إن ابن مجاهد قد ذكر انفراد كل قارئ، ويعزو ذلك في أغلب الأحيان إلى مصاحف بلادهم. وتجدر الإشارة إلى توافق قراءة أهل الشام وقراءات غيرهم كأهل مكة والمدينة[١٢].

وقد وافقت قراءة ابن عامر خط المصحف الشامي في مواطن كثيرة وخاصة فيما انفرد به عن بقية القراء. ومن بين الأمثلة المتعددة نذكر أن ابن عامر قد قرأ قوله تعالى: {ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي} (الانعام ٥٢): بالغدوة، وذكر ابن زنجلة أن حجته في ذلك "أنه وجده في المصحف بالواو فقرأ ذلك اتباعاً للخط"[١٣].

والأمر الذي يجب أن يقر في أذهاننا هو أن اتباع ابن عامر "رسم المصحف لا يناقض بالضرورة مبدأ التلقي والرواية وأن ما ورد في كتب القراءات والاحتجاج من مخالفة ابن عامر أو انفراده عن بقية السبعة ليس خاصاً بابن عامر وحده، بل لكل قارئ انفراده ومخالفته.

ولعل من أسباب الاختلاف بين القراء - إضافة إلى ما سبق - أن المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان كانت خالية من النقط والشكل. ولذلك خضعت كل قراءة بلد إلى ثلاثة أمور: الأول: يتعلق بالتواتر في القراءة إلى أن تصل بسندها إلى الصحابي فرسول الله (ص). والثاني: رسم مصحف ذلك المصدر، والثالث: اختيار القارئ من قراءات شيوخه إذا كانوا أكثر من شيخ واحد[١٤].

أشهر رواة قراءة ابن عامر:

تتلمذ على ابن عامر المئات غير أن المصادر تذكر عدداً قليلاً منهم، ومن أشهرهم:

١- يحيى بن الحارث الذماري الدمشقي (ت ١٤٥هـ)، وهو الذي خلف ابن عامر في القراءة بدمشق فقد أصبح شيخ القراءة فيها، وإمام جامعها الأموي. وقد ذكر ابن الجزري أن له اختياراً خالف فيه أستاذه[١٥].

٢- ابن ذكوان، وهو عبد الله بن أحمد بن ذكوان الدمشقي (ت ٢٠٢هـ)، وقد أخذ ابن ذكوان قراءة ابن عامر عن أيوب بن تميم القارئ التميمي عن الذماري[١٦].

٣- هشام بن عمار (ت ٢٤٥هـ) وقد تلقى هشام قراءة ابن عامر عن طريقين: طريق سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن الحارث الذماري، وطريق عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المرى عن الذماري[١٧].

أما ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) - مسبع السبعة - فقد وصلت إليه قراءة ابن عامر عن عدد من الرواة القراء منهم: أحمد بن يوسف التغلبي عن طريق ابن ذكوان وعن طريق أحمد بن محمد بن بكر، وعن الحسن بن أبي مهران عن أحمد بن يزيد عن طريق هشام بن عمار.

وأكثر ما يرويه ابن مجاهد من قراءات ابن عامر هو عن واحد من الطرق الثلاثة التي أشرنا إليها، وخاصة تلك القراءات التي انفرد فيها عن بقية القراء السبعة. ويلاحظ أن بعض هذه الروايات مناقض لبعض ذلك كأن يروي ابن ذكوان قراءة منفردة لابن عامر، ويرويها هشام موافقة لبقية القراء، أو العكس[١٨].

---

(٩) حسني، "قراءة ابن عامر، مصادرها وموقف النحاة منها"، م١، القسم العربي، ص ٣٩٤-٣٩٦.

(١٠) الأندرابي، قراءات القراء المعروفين، بروايات الرواة المشهورين، ص ٧٧، قراءات القراء المعروفين، ص ٢٧.

(١١) ابن الجزري، النشر، ١، ٩.

(١٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢١٦، وانظر ص ٢٤٥، مصاحف أهل المدينة ومكة والشام، وانظر ص ٣٨٥، ٣٩٠، ٥٨١، ٦٢٧، ٦٨٩.

(١٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٥١، وانظر تحليل القراءة، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣، ص ٣١٩-٣٢٠، ٣/٣٤٣، ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص ١٤٠.

(١٤) شلبي، رسم المصحف العثماني، ص ٨٣.

(١٥) ابن الجزري، غاية النهاية، ٢، ص ٣٦٧.

(١٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠١، وانظر ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١٧) المصدر نفسه، ولمعرفة أسماء رواة ابن عامر وطرق رواية قراءته، انظر النشر ١، ص ١٣٥-١٤٤.

(١٨) انظر على سبيل المثال لا الحصر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٣٢، ٤٨٤، ٥٢٣، ٥٧٧.

لقد فتح ابن مجاهد الباب على مصراعيه لموضوع "الاحتجاج للقراءات". إذ ما أن عرف عمل ابن مجاهد في (السبعة في القراءات) حتى بدا تلامذته من النحويين واللغويين والمهتمين بالقراءات القرآنية تعليل اختيارات ابن مجاهد من النواحي اللغوية: كالأصوات والنحو والصرف والدلالة. وأول من تصدى لهذا العمل أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) غير أن المنية عاجلته قبل أن ينهي جزءاً يسيراً من العمل لم يتجاوز به سورة البقرة[١٩] ثم سار على خطى ابن السراج تلميذه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). وقام عدد من أهل اللغة والنحو أثناء ذلك وقبله وبعده بمثل هذه الدراسات كابن خالوية (ت ٣٧٠هـ)، وابن زنجلة (من أعلام القرنين الرابع والخامس الهجريين) ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) وغيرهم.

ونحن نذكر هؤلاء الأعلام لأنهم هم الذين قاموا بشرح كتاب ابن مجاهد، وستتكرر أسماؤهم كثيراً في هذه الدراسة. هذا عدا ما قام به المفسرون من المهتمين بالقراءات وتحليلها من النواحي اللغوية كالطبري والزمخشري وابي حيان.

دراسة قراءة ابن عامر:

لم يؤثر عن القدماء دراسة منفردة لقراءة ابن عامر غير أن مؤلفي كتب القراءات خصوا القراءات السبع التي ذكرها ابن مجاهد في كتابه المشهور (السبعة في القراءات) بالدرس والتحليل. أما ما يخص الجانب اللغوي والنحوي فقد أفاض في دراسته أبو علي الفارسي في كتابه (الحجة للقراء السبعة)، وقد أشار غيره إلى أوجه اختلاف القراء مع تحليلها اللغوي باختصار كبير.

وسيقوم جهدنا في هذا البحث على تتبع قراءة ابن عامر ودراستها وتحليلها من النواحي اللغوية والنحوية في ضوء معالجات العلماء السابقين الذين ذكرت بعض أسمائهم وخاصة ما انفرد به ابن عامر عن بقية السبعة مع التركيز على انسجام هذه القراءة أو موافقتها لوجه من أوجه العربية - لغة ونحواً -.

مسألة الهمز:

وتنال ظاهرة الهمز مكانة مهمة في معالجات اللغويين لأوجه القراءات. ومعلوم ابتداء أن من العرب من يحقق الهمزة، ومنهم من يسهلها[٢٠]. هذا في الهمزة الواحدة، وأما الهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين فأغلب القراء يسهلون إحداهما.

[١٩] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١، ص ٦.

[٢٠] شاهين، القراءات القرآنية، ص ١٥-٢١٣.

أ. الهمزة إذا وردت جزءاً من الكلمة: لم يكن موقف ابن عامر في تحقيق الهمزة وتسهيلها واحداً إذا وردت الهمزة جزءاً من الكلمة؛ فقد روي عنه الأمران جميعاً. ويظهر من مجمل اختيارات ابن عامر أنه كان ممن يحققون الهمزة[٢١]، ويروى عنه في مواطن محدودة أنه كان يسهلها، وقد يروى عنه التحقيق والتسهيل في موطن واحد. كما في قوله تعالى: أنبئهم (البقرة ٣٣) فيعزى إلى ابن عامر أنه حقق الهمزة فقرأ: أنبئهم بهمز وبكسر الهاء، ويشركه في ذلك قارئ مكة ابن كثير، وكذلك يروى عنه التسهيل، فقرأ: "أنبيهم" بياء وبكسر الهاء اتباعاً لكسر الباء"[٢٢].

ب. تغيير موضع الهمزة الأصلية: خالف ابن عامر بقية القراء السبعة في موضع الهمزة الأصلية كما في قوله تعالى: "ونئا بجانبه" (الإسراء ٨٣ وفصلت ٢٩)، فقد قرأ ابن عامر: "وناء". وذهب أصحاب كتب الاحتجاج إلى أن ابن عامر إذا أراد معنى نئا: بَعُدَ، فإنه يكون قد جاء بالكلمة على القلب، وتقديرها: "فلع" ومثلها في اللغة: ورأى وراء. وأما إن أراد: ناء ينوء بمعنى نهض فإن دليله في ذلك قوله تعالى: "ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة" (القصص ٧٦)، وناء أصله في اللغة نوأ، وقد انقلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ومدها تمكيناً للهمزة بعدها[٢٣].

وخالف عبد الله بن عامر بقية السبعة أيضاً في موضع الهمزة الأصلية. ولم يكن خلافه إلا وله وجه في اللفظ وفي الدلالة، ولعل من أبلغ الأمثلة قوله تعالى: "وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون" (التوبة ١٢). فقد قرأ ابن عامر بكسر همزة "أيمان" أي: "إنهم لا إيمان لهم" ونسب أبو علي الفارسي قراءة الكسر إلى الحسن، وقد يكون الحسن البصري - والله أعلم -[٢٤].

واختلف أصحاب كتب الاحتجاج في توجيه معنى "إيمان" في قراءة ابن عامر. ورأى أكثرهم أن الفتح أولى لظنهم أن "أيمان" هو مصدر (آمن) الذي هو التصديق، وهو خلاف الكفر[٢٥]. غير أن أبا علي الفارسي بين في تعليله لقراءة ابن عامر أن "إيمان مصدر من آمنته إيماناً، وهو خلاف التخويف. وعليه يمكن توجيه المعنى

[٢١] حجة الفارسي، ١، ص ٢٧٤، ٤، ص ١٠١.

[٢٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤، وحجة الفارسي ٢، ص ٦ وما بعدها، وقارن حجة ابن خالوية، ص ١٦١.

[٢٣] حجة ابن خالوية، ص ٢٢٠، وحجة ابن زنجلة، ص ٤٠٨، ابن ابي طالب، الكشف، ٢، ص ٥٠.

[٢٤] حجة الفارسي، ٤، ص ١٧٧.

[٢٥] ابن ابي طالب، الكشف، ١، ٥٠٠، وقارن حجة ابن خالوية، ص ١٧٤، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص ٣١٥.

كما يلي: "ليس لأئمة الكفر من المشركين إيمان، كما يكون الإيمان الذي هو مصدر أمنته لذوي الذمة من أهل الكتاب لأن المشركين لا يقرون، ولا يؤمنون إلا أن يسلموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمنون بتقرير بقبول جزية، كما يقر أهل الكتاب..." ويدل على هذا المعنى أيضاً أنه "تكرير لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: "فقاتلوا أئمة الكفر" على أن أهل الكفر لا إيمان لهم[٢٦].

ج. كسر همزة إن وفتحها: وقد يخالف ابن عامر بقية القراء السبعة في التعامل مع همزة (إنّ) فنراه يفتح همزتها في حين يكسرها الآخرون، أو يفعل عكس ذلك، فهو يقرأ قوله تعالى: "ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا، إنهم لا يعجزون" (الأنفال ٥٩) بفتح الهمزة. ووجه قراءته "أنه جعله متعلقاً بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تحسبنهم سبقوا لأنهم لا يفوتون، فهم يجزون على كفرهم"[٢٧].

وقرأ ابن عامر قوله تعالى: "ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون"، بكسر همزة إنّ (الزخرف ٣٩). وحجة ابن عامر في الكسر: "أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: "إذ ظلمتم". ثم استأنف "إنكم" فكسرها" في حين جعل الآخرون الكلام متصلاً بأوله[٢٨].

د. همزة الاستفهام إذا اجتمعت مع همزة أصلية مباشرة: لحظ أصحاب كتب الاحتجاج أن أغلب القراء يسهلون إحدى الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، وكان ابن عامر ممن يحققون الهمزتين إذا اجتمعتا في استفهام وغيره. ولكنه كان يسقط إحدى الهمزتين تخفيفاً على الأغلب، ففي قوله تعالى: {وقالوا أئذا ضللنا في الأرض أئنا لفي خلق جديد} (السجدة ١٠)، قرأ ابن عامر: "إذا" وروي عنه "أئذا"[٢٩]، ويذكر ابن خالوية أن ابن عامر قرأ بالاستفهام "أإذا" وبالإخبار "إذا"[٣٠] ويرى ابن مجاهد أن ابن عامر لا يجمع بين الاستفهامين في آية واحدة إلا في قوله تعالى: {أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون} (الواقعة ٤٧)، فإن ابن عامر قد خالف مذهبه بقراءتها: "أإذا" و "أئنا". فجمع بين الاستفهامين. وقد لوحظ في حالة ترك الاستفهام في واحدة من الكلمتين أن ابن عامر يستفهم بالكلمة الثانية لا بالكلمة الأولى، ففي آية السجدة السابقة استفهم ابن عامر بالثانية: "أئنا" وليس بالأولى: "إذا"[٣١].

وروي عن ابن عامر أنه يمد بين الهمزتين، فيقرأ ـ مثلاً ـ: "أئنا" (الرعد ٥)، يهمز ثم يمد، ثم يهمز في وزن: (عاعنا)[٣٢].

الإسناد

وتولي كتب الاحتجاج مسألة الإسناد في القراءات أهمية كبيرة، إذ تعرض لها وتفسرها، وغالباً لا ترفض منها إلا القليل، ذلك أن معظم الأمثلة تتعلق بقضية "رسم المصحف العثماني" الذي كان يخلو من النقط والشكل وعليه فالألفاظ يمكن أن تقرأ بأكثر من وجه، فإذا أضفنا إلى ذلك ما ذكر حول اختلافات النقل، فإن مسألة الإسناد تصبح أكثر المسائل إثارة للاختلاف بين القراء.

وتجدر الإشارة إلى أن البناء للفاعل أو البناء للمفعول يشكلان أكثر أنواع أمثلة الإسناد. ففي قوله تعالى: "ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم" (يونس ١١). قرأ ابن عامر: "لقضى إليهم أجلهم"؛ حيث أسند الفعل إلى الفاعل ـ وهو الله سبحانه ـ فأضمره، ولم يسنده إلى المفعول "أجلهم"، كما في قراءة بقية السبعة، ووجه قراءة ابن عامر أن الفاعل قد سبق ذكره في الآية. والوجهان صحيحان من حيث التعبير والدلالة، ولكل قراءة ما يعضدها من آيات مماثلة في الإسناد في القرآن الكريم[٣٣].

وقد يقرأ ابن عامر بالبناء للمفعول ما يقرأه بقية السبعة بالبناء للفاعل، كما في قوله تعالى: "وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم"، (البقرة ٥٨) قرأ ابن عامر منفرداً: "تغفر" وحجة الذين قرأوا: نغفر أنه أشكل بما قبله فكأنه قال: "ادخلوا، نغفر"، ولأن المسند إليه بالتأنيث[٣٤] والأمران جميعاً كثيران في القرآن الكريم من حيث الإسناد إلى الفاعل أو المفعول؛ أو من حيث الإسناد إلى المذكر أو المؤنث. وقد تشكل مسألة الإسناد إلى المذكر أو المؤنث اختلافاً كبيراً بين القراء يعتمد كل قارئ منهم في ذلك على النقل أولا ثم على توجيه النص القرآني وفهمه. فقد قرأ ابن عامر قوله تعالى: "إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة" (الأنفال ٥٠). بتائين: "تتوفى"[٣٥]. وذكر بعض أصحاب كتب الاحتجاج أن حجة ابن عامر ما ورد في كتاب الله من مثل

---

(٢٦) حجة الفارسي، ٤، ص ١٧٧-١٧٨.

(٢٧) حجة الفارسي، ٤، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢٨) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٨٦، حجة ابن خالوية، ص ٣٢٢، وانظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ٢، ص ٢٢٨.

(٢٩) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٧٦.

(٣٠) ابن خالوية، الحجة، ص ٢٨٧، وقارن ص ٢٠٠.

(٣١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٨٥-٢٨٦، وانظر ص ٦٢٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٣٣) حجة الفارسي، ٤، ٢٥٣-٢٥٧، ابن ابي طالب، الكشف، ١، ص ٥١٥.

(٣٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٧، حجة الفارسي، ٢، ص ٨٥-٨٦.

(٣٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٠٧.

هذا الإسناد، كقوله تعالى: "إذ قالت الملائكة" (آل عمران ٤٥)، وقوله تعالى: "توفته رسلنا" (الأنعام ٦١)، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث[٣٦].

وقد يختلف ابن عامر عن بقية السبعة في توجيه الإسناد إلى مسند إليه غير الذي أسند إليه الفعل عند بقية القراء. ومثال ذلك قوله تعالى: "ولا يسمع الصم الدعاء" (الأنبياء ٤٥) فقد قرأ ابن عامر: "ولا تسمع الصم الدعاء"[٣٧].

وحجة القراء إسناد الفعل إلى الفاعلين (الصم)، أما حجة ابن عامر "أنه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل. ونصب (الصم) بتعدي الفعل إليهم، وفي هذه الحالة يصير (الدعاء) مفعولاً به ثانياً، والدليل على هذا الإسناد إلى الرسول (ص) قوله تعالى: "وما أنت بمسمع من في القبور" (فاطر ٢٢).

وقد عقب ابن خالوية على هذا التوجيه بقوله: "لأن من لم يلتفت إلى وعظ الرسول عليه السلام، ولم يسمع من الله ما يخاطبه به كان كالميت الذي لا يسمع ولا يجيب"[٣٨].

الإسناد إلى المؤنث غير الحقيقي (المجازي)

ويختلف القراء أحياناً في هذه المسألة معتمدين في ذلك على ما نقلوه عن شيوخهم، وعلى توجيههم النص القرآني وفهمهم له من خلال اختياراتهم، ولعل من أبرز ما اختلفوا فيه الاسم المؤنث تأنيثاً غير حقيقي من حيث تأنيث فعله المضارع أو تذكيره إذا فصل بين الفعل وفاعله بفاصل كالجار والمجرور مثلاً، قال تعالى: "فاليوم لا يؤخذ منكم فدية" (الحديد ١٥)، فقد قرأ ابن عامر بالتأنيث "تؤخذ" كما في رواية هشام بن عمار[٣٩]. وحجته في هذه الرواية هو أن الاسم الذي أسند إليه الفعل مؤنث، فدل بتاء المضارعة على تأنيث "فدية".

وأما حجة من ذكر (يؤخذ) فلأمور ثلاثة: إحداها، أنه لما فصل بين الفعل والاسم بفاصل جعله عوضاً عن تأنيث الفعل، وثانيها، أن تأنيث "فدية" ليس تأنيثاً حقيقياً، وثالثها، أن أصحاب الحجة استندوا إلى ما رُوي عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) من أن التذكير أجود في قوله: "ذكروا القرآن"[٤٠].

وقد نسب الفراء قراءة "تؤخذ" إلى "بعض أهل الحجاز"[٤١].

الزيادة والنقصان

ومن الأمور التي أشار إليها مؤلفو كتب القراءات الاختلاف في الزيادة والنقصان بين القراء. وقد انفرد ابن عامر عن بقية القراء بزيادة حرف في آيات وبنقصان حرف في آيات أخرى. وظاهرة الزيادة والنقصان لدى ابن عامر لا تؤدي إلى تغيير جوهري في معنى الآية. ويلاحظ أن الزيادة والنقصان تقع غالباً في الحروف كحروف العطف والجر. ولا يقف ابن عامر في هذا وحيداً بين القراء، بل لكل واحد منهم قراءته الخاصة، وقد يتفق ابن عامر مع آخرين في هذه الظاهرة[٤٢].

أ. الزيادة:

قرأ ابن عامر قوله تعالى: "بالبينات والزبر". (آل عمران ١٨٤) بزيادة باء بعد العطف "وبالزبر". وذكر أصحاب كتب الاحتجاج أنها بالباء في مصاحف أهل الشام.

واختلف اللغويون حول اثبات (الباء) وطرحها، فرأى بعضهم أن ذلك بمعنى واحد، وأن القراءتين صحيحتان، ذلك أن وجه قراءة الستة أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل. وقد أقر أبو علي الفارسي انفراد ابن عامر بزيادة الباء، ورأى أن في اللغة شواهد تعضدها؛ فاحتج لذلك بقول رؤبة بن العجاج:

يا دار عفراء ودار البخدن

بتكرار (دار) وهي دار واحدة. وقد خلص الفارسي بعد تحليله للقراءتين بأن "كلا الوجهين حسن عربي"[٤٣].

وأما ابن خالوية ففرق في الدلالة بين القراءتين، موافقاً في ذلك ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) في قوله: "إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فكأنك مررت بهما في مرور واحد، وإذا قلت مررت بزيد وبعمرو، فكأنك قد مررت بهما في مرورين حتى تقع الفائدة باثبات الحرف، لأنه جاء بمعنى"[٤٤].

وقد جعل صاحب (الكشف) أن تكرير العامل "ثقيل" ذلك لأن الواو تغني عن تكرير الفعل، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر". وأضاف أن الاختيار قراءة بقية القراء، "لأنه المستعمل، ولأنه أخصر"[٤٥].

ب. النقصـــان:

كان ابن عامر ينقص حرفاً كما كان يزيد حرفاً، وربما كان اختياره لغاية في المعنى لا مجرد مخالفة القراء الآخرين فها هو يقرأ قوله تعالى: "وما كنا لنهتدي

(٣٦) حجة الفارسي، ٤، ص ١٥٩.
(٣٧) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٢٩.
(٣٨) حجة ابن خالوية، ص ٢٤٩.
(٣٩) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٢٦.
(٤٠) انظر: حجة الفارسي، ٢، ص ٥١-٥٣.
(٤١) الفراء، معاني القرآن، ٣، ص ١٣٤.

(٤٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢١٦.
(٤٣) حجة الفارسي، ٣، ص ١١٣-١١٤.
(٤٤) حجة ابن خالوية، ص ١١٨.
(٤٥) ابن ابي طالب، الكشف، ١، ص ٣٧٠.

لولا أن هدانا الله" (الأعراف ٤٣) بغير واو، أي: "ما كنا" موافقاً بذلك مصاحف أهل الشام.

وذكر بعض أهل اللغة وجه الاستغناء عن حرف العطف (الواو) بأن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وأضافوا أن مثل هذا قد ورد ذكره في القرآن الكريم، من مثل قوله تعالى: "سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم" (الكهف ٢٢)[٤٦].

تغيير حروف الكلمة دون اعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها

وهذا وجه من وجوه الاختلاف بين القراء[٤٧]. وقد وردت قراءات منفردة لابن عامر غير فيها من حروف الكلمة فتغير تبعاً لذلك معناها، ولكن ذلك لا يؤثر على سياق معاني الآيات ودلالاتها، وليس هو مما يقلب المعنى إلى ضده، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: "وهو الذي يرسل الرياح بُشراً بين يدي رحمته" (الأعراف ٥٧)، فقد قرأ ابن عامر: "نشراً" مضمومة النون ساكنة الشين، وقرأ غيره - في قراءة ثالثة - : "نشراً" بضم النون والشين.

وذكر أصحاب كتب الاحتجاج أن قراءة "بشرا تعني: جمع ريح بشور، وهي التي تبشر بالمطر، ودليل ذلك قوله تعالى في سورة أخرى: " الرياح مبشرات". (الروم ٤٦).

وأما قراءة "نشرا"، فبمعنى التفرق من كل جانب، وواحده نشور، وجمعه في الحقيقة "نشر" كامرأة صبور والجمع صبر، ويذهب ابن خالويه إلى أن حجة ابن عامر في إسكان الشين أنه كره الجمع بين ضمتين متواليتين فأسكن تخفيفا[٤٨].

أما أبو علي الفارسي فيرى أن قراءة ابن عامر تحتمل وجهين: أن تكون "نشرا" جمع فعول أو جمع فاعل، فخفف العين، والأصل بضمها كما نقول: كتب ورسل[٤٩].

الجمع والإفراد

ويبدو أن رسم الكلمات في المصحف العثماني يسمح بقراءة بعض الألفاظ إما بالجمع أو بالإفراد. وعلى هذا فقد يختار أحدهم الجمع في موضع، ويختار الآخر أو الآخرون الإفراد. وليس هناك وجه واحد تمسك به ابن عامر في

[٤٦] حجة الفارسي، ٤، ص ٢٥.

[٤٧] انظر: ابن قتيبه، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٨؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، جـ١، ص ٢١٤-٢١٥.

[٤٨] حجة ابن خالويه، ص ١٥٧.

[٤٩] حجة الفارسي، ج٤، ص ٣٢، الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ١١١.

قراءته، فهو مرة يقرأ منفرداً بالجمع ما قرأه البقية بالإفراد. وقد يقرأ بالإفراد ما أجمع بقية القراء على جمعه. ثم هو يتفق معهم في مواطن متعددة من حيث القراءة بالجمع أو بالإفراد، إذ ليس الأمر أنه يعمد إلى مخالفة القراء في اختياراته، وإن كان يغلب على قراءة ابن عامر اختيار الجمع دون الإفراد في المواضع التي اختلف فيها مع بقية السبعة.

أ. الجمع:

قرأ ابن عامر منفرداً قوله تعالى: "آصارهم" (الأعراف ١٥٧) ممدودة الألف على الجمع، وقرأ غيره بالإفراد: "إصرهم"[٥٠]. وقد ذهب بعض أصحاب كتب الاحتجاج أن قراءة الإفراد تدل على أن (الإصر) مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه. وأما جمع ابن عامر لهذا المصدر فكأنه "أراد ضروباً من المآثم مختلفة فجمع لاختلافها، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضروبها كما تجمع سائر الأجناس عند فريق من النحاة[٥١]، ويذهب أبو علي الفارسي إلى أن العرب قد جمعت ما يكون ضرباً واحداً، ويحتج لذلك بقول جرير:

هل من حلوم لأقوام فتنذرهم
ما جرب الناسُ من عضي وتضريسي

بجمع "حلوم".

ويخلص الفارسي إلى نتيجة منطقية مؤداها: أن العرب إذا كانوا قد جمعوا ضرباً واحداً "فأن يجمع ما يختلف من المآثم أجدر"[٥٢].

ب. الإفراد:

وقد خالف ابن عامر في قراءته بقية السبعة بإفراد جمع اجتمعوا عليه، كما في قوله تعالى: "يغفر لكم خطيئاتكم" (الأعراف ١٦١)، فقرأها واحدة: "خطيئتكم"، ولم يذكر مؤلفو كتب القراءات مثالاً آخر لابن عامر غير هذا[٥٣].

ج. جمع الجمع:

وقرأ ابن عامر واحداً من الجمع بصيغة جمع الجمع ففي قوله تعالى: "إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا" (الأحزاب ٦٧)، وقرأ ابن عامر: "ساداتنا". وحجة القراء أن

[٥٠] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٩٥.

[٥١] شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٦٢، ٥٦٣.

[٥٢] ويلاحظ أن اصرا وآصارا بمنزلة عدل وأعدال، ويقوي الجمع في قراءة ابن عامر ما جاء في قوله تعالى: "وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم" (العنكبوت ١٣) ذلك أن الثقل مصدر وهو يشبه الإصر من حيث الصياغة، انظر: حجة الفارسي، ٤، ٩٣-٩٤.

[٥٣] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٩٥-٢٩٦؛ وانظر حجة ابن خالويه، ص ١٦٦.

"سادتنا" قد جاء بعده "كبراءنا" وهو جمع كبير، فوجب أن يكون الذي قبله "سادة" أي: جمع (سيد) ليوافق الجمع في المعنى. وأما حجة ابن عامر: أي جمع الجمع، فإن السادة فيهم أكبر من الكبراء فأبانوهم بجمع يتميز به عنهم[٥٤].

الأسماء الأعجمية

واختلف القراء في قراءاتهم لبعض الأسماء الأعجمية والألفاظ المعربة، وخاصة أسماء الأنبياء والرسل والملائكة عليهم الصلاة والسلام جميعاً. وقد انفرد ابن عامر عن بقية السبعة في قراءة اسم نبي الله "إبراهيم"، فهو يقرأه "إبراهام" دائماً. وتذكر المصادر أن أهل الشام كانوا يقرأون "إبراهام" بألف، وهو موجود في مصحفهم. ويبدو أنهم قد تأثروا إما بالسريانية وإما بالعبرانية حتى صار الاسم جزءاً من كلامهم، فيذكر بعض الدارسين أن ذلك لغة أهل الشام قديماً، ولكنهم تركوا القراءة بالألف وقرأوا جميع القرآن بالياء. ويذهب سعيد الأفغاني إلى أن "إبراهيم" مكتوب بالياء في سائر المصاحف في جميع القرآن إلا في سورة البقرة"[٥٥].

وقد أشار اللغويون إلى أن في إبراهيم أربع لغات: إبراهيم (وعليه أكثر القراء)، وإبراهام (وهي لغة أهل الشام، وما انفرد به ابن عامر)، وإبراهم، وإبرهم.

وقد ذكر أصحاب كتب الاحتجاج أن العرب تختلف في تعريب الأسماء غير العربية، وقد يتسعون فيها عند تعريبها، وسبب هذا الاختلاف والاتساع، أن العرب إذا عربت اسماً من غير لغتها أو بنته، "اتسعت في لفظه لجهل الاشتقاق فيه"[٥٦].

تخفيف بعض النواسخ وإهمال إعمالها

فقد خفف ابن عامر "لكن" وحده وأهمل إعمالها في قوله تعالى: "ولكن الشياطين" (البقرة ١٠٢)، فقرأ بتخفيف نون (لكن) ورفع (الشياطين). وذلك أن (لكن) إذا خففت ودخلت على الجملة الأسمية فيبطل عملها، ويكون الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء كما في قراءة ابن عامر. وقد ورد تخفيف نون (لكن) ورفع الاسم بعدها بإجماع القراء في قوله تعالى: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون". (النساء ١٦٢)[٥٧].

وقد ذكر النحويون حكماً آخر لتخفيف نون (لكن)، وهو زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الفعلية، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: "وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون" (البقرة ٥٧)[٥٨].

النصب على الاستثناء إذا كانت الجملة مسبوقة بنفي

أجمع أكثر النحاة على أن جملة الاستثناء إذا كانت مسبوقة بنفي فإن ما بعد (إلا) يكون مرفوعاً ـ على البدل غالباً ـ وعلى هذا فسروا قوله تعالى: "ما فعلوه إلا قليل منهم" (النساء ٦٦) بأن الجملة قد بدئت بالنفي فانتقض الاستثناء، فرفعت "قليل" على البدل من واو الجماعة التي تعرب فاعلاً. على أن بعضهم أجاز النصب على الاستثناء "قليلاً"[٥٩]. ولعل أبلغ ما قيل في الاحتجاج لقراءة ابن عامر ما ذكره أبو علي الفارسي من أن وجه النصب فيه كقولنا: ما جاءني أحد إلا زيداً، فنجعل النفي في هذه العبارة كالإيجاب. "وذلك أن قوله: ما جاءني أحد، كلام تام، كما أن (جاءني القوم) كذلك. فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما كلام تام".

ويحتج الفارسي بما ذهب إليه سيبويه في هذا الأمر، فيقول: "قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة قولي: أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: "ما فعلوه إلا قليلاً منهم"[٦٠] ويخلص الفارسي إلى تقرير أن الوجهين مقبولان في العربية صحيحان[٦١].

اختلاف الأصول/المصادر

يروى عن ابن عامر قراءة منفردة تختلف عن بقية القراءات باختلاف أصل الكلمة أو مصدرها، وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف مع بقاء المعنى على حاله، كما في قوله تعالى: "كادوا يكونون عليه لبداً" (الجن ١٩)، فقد قرأها ابن عامر "لُبداً" وروي عنه "لِبداً" أيضاً[٦٢].

---

(٥٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٢٣، وحجة ابن خالويه، ص ٢٩١، والتيسير، ص ١٧٩.

(٥٥) الأفغاني، في أصول النحو، ص ٣٧-٣٨.

(٥٦) حجة الفارسي، ٢، ٢٢٦-٢٢٧، وحجة ابن خالويه، ص ٨٦، ص ٨٨-٨٩.

(٥٧) حجة الفارسي، ٢، ص ١٧٠.

(٥٨) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص ١٥٣.

(٥٩) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٣٥.

(٦٠) انظر: كتاب سيبويه، ٢، ص ٣١١.

(٦١) حجة الفارسي، ٣، ص ١٦٨-١٧٠، وقارن حجة ابن زنجلة، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٦٢) اللبدة: الشعر المتكاتف بين كتفي الأسد.

وحجة كسر اللام أن الكلمة جمع (لِبدَة)، كما قالوا: قِربة وقِرب. أما حجة الضم فإن الكلمة جمع (لُبدَة) كقولهم: غُرفَة وغُرف، ومع اختلاف الحركات فإن معنى الكلمة واحد: "وهو اجتماع الجن على أكتاف النبي (ص) لاستماع القرآن، وهذا من المجاز"[٦٣].

اختلاف الحالة الإعرابية:

وهو كثير في قراءات ابن عامر المنفردة، إذ قد يوجه الإعراب في قراءات ابن عامر في غير ما يوجه في قراءات بقية السبعة. ففي قوله تعالى: "والحبُ ذو العصفِ والريحانُ" (الرحمن ١٢)، قرأ ابن عامر بالنصب: "والحبَّ ذا العصف والريحانَ". وحجة ابن عامر أنه حمله على قوله تعالى في آية سابقة:"والأرضَ وضعها للأنام، فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام" (١٠-١١)، لأن وضعها بمعنى خلقها، أي: وخلق الحبّ ذا العصفِ وخلق الريحانَ.

ويرى ابن خالويه أن ابن عامر رده على آية أخرى وهي: "والسماءَ رفعها ووضع الميزانَ" (الرحمن ٣)، أي: وأنبت الحبّ ذا العصف، وأنبت الريحانَ[٦٤].

اختلاف الضمائر:

وقد يثبت ابن عامر ضميراً غير الضمير الذي يرويه بقية السبعة، ولكل وجه في القراءة. ففي قوله تعالى: "كانوا هم أشدّ منهم قوة" (غافر ٢١)، قرأ ابن عامر: "منكم"[٦٥].

والحجة للقراء "منهم" أنهم أتوا بالكلام على سياقه، وأما حجة ابن عامر أن "العرب ترجع من الغيبة في الخطاب إلى الحضرة، ودليله على ذلك قوله تعالى: "حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم" (يونس ٢٢)[٦٦].

تكرير العامل:

وقد مر معنا في موضوع: الزيادة والنقصان ما ذكره حول قوله تعالى : "بالبينات والزبر" (آل عمران ١٨٤) حيث قرأ ابن عامر منفرداً "وبالزبر" أي تكرير العامل[٦٧] .

حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر:

أجاز الكوفيون - الكسائي وتلميذه الفراء - حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان منصوباً مفعولاً به وخاصة إذا كان المبتدأ لفظ "كل" وما أشبهه. وقد احتجوا لذلك بقول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع

وقد منع البصريون الحذف ورفع (كل). واحتج المجيزون الرفع بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: "وكلا وعد الله الحسنى" (الحديد ١٠): "وكل" بالرفع. ويذهب البغدادي - صاحب الخزانة - إلى جواز الحذف بقلة لوروده في المتواتر كما في قراءة ابن عامر في سورة الحديد فقط. ونقل عن ابن مالك جواز حذف العائد على (كل) وما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره، نحو: أيهم يسألني أعطي. غير أن شراح كلامه استدركوا عليه أن البصريين منعوا ذلك. وأضاف البغدادي أن القراء السبعة - بما فيهم ابن عامر - قد أجمعوا على نصب "كل" في آية النساء ٩٥. "وكلا وعد الله الحسنى"[٦٨] .

إضافة (أب) في النداء إلى ياء (المتكلم):

ذكر النحويون أن المنادى المضاف إلى الياء (أبا) أو (أما) جاز فيه عشر لغات: يا أبي، ويا أبِ، ويا أبُ، ويا أبيَ، ويا أبا، ويا أبَ، ويا أبتِ، ويا أبتَ، ويا أبتا، ويا أبتي، وأكثر القراء على قراءة "أبتِ" في قوله تعالى: "يا أبتِ" (يوسف ٤). عدا ابن عامر الذي قرأ بفتح التاء: "أبتَ" في جميع القرآن.

واختلف اللغويون وأصحاب كتب الاحتجاج في تأويل هذه القراءة، فذهب أبو حيان إلى أن: التاء عوض عن ياء الإضافة، فلا يجتمعان، ويجوز اجتماع التاء والألف كقول الشاعر:

يا أبتا علك أو عساكا[٦٩]

بينما يذهب أبو علي الفارسي إلى تأويل القراءة على وجهين: أحدهما: أن "أبتَ" يشبه المنادى المرخم في مثل: يا طلحةَ أقبل، إذا ردت (التاء) المحذوفة إليه، فينادى به كما لو كان مرخماً محذوف التاء[٧٠].

وقريب من هذا قول ابن خالويه الذي احتج بقول النابغة الذبياني:

كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ ... وليل أقاسيه بطيءِ الكواكب

---

[٦٣] حجة ابن خالويه، ص ٣٥٤.
[٦٤] حجة ابن خالويه، ص ٣٣٨.
[٦٥] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٦٩.
[٦٦] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣١٣. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٦٢٩.
[٦٧] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٢١.

[٦٨] البغدادي، خزانة الأدب، ٢، ص ٣٥٩، وانظر اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص ٣٥٩-٣٦٠.
[٦٩] أبو حيان، البحر المحيط، ٥، ص ٧٩.
[٧٠] حجة الفارسي، ٤، ص ٣٩٠ وما بعدها.

فإن "أميمـةَ" وردت بـالنصب وهـي مرخمـة فـي الأصـل، والهاء ليست الهـاء الأصليـة ولكنهـا المـردودة بعـد الحـذف، وكذلك قراءة "يا أبتَ"(٧١).

ولعل هذا يفسر ما روي عن ابن عامر أنه قرأ في الوقف "يا أبه" وهي أيضاً قراءة ابن كثير(٧٢).

والوجه الآخر: أن يكون أراد: "يـا أبتـا"، فحـذف الألـف، فبقيت الفتحة دالة على الألف المحذوفة، كمـا تكـون الكسـرة دالة على الياء المحذوفة.

ويرى الفارسي أن هذا الوجـه قـوي لكـثرة مـا جـاء عـن العرب مثله، ويحتج له بعدد من أبيات الشعر، من مثل قـول الأعشى:

ويا أبتا لا تزل عندنا فإنا نخاف أن تخترم(٧٣)

ويذهـب بعـض النحويين إلـى أن التـاء عـوض عـن يـاءَ الإضافة لأن الأصل: يا أبي، ومـن ثـم لا يكـادان يجتمعـان. ويخلص إلى أن فتح التاء هو الأقيس ـ كقراءة ابـن عـامر ـ وكسرها هو الأكثر ـ كقراءة بقية السبعة(٧٤).

الفصل بين المتضايفين:

وقد اختلف النحاة حـول مسـألة الفصـل بيـن المتضـايفين، فأجازها الكوفيون، ومنعهـا البصريـون. وكـانت هـذه إحـدى مسائل الخلاف بين الفريقين(٧٥).

واحتـج أكـثر الكوفييـن علـى جـواز الفصـل بشـواهد مـن اللغة، ومـن بينهـا قـراءة ابـن عـامر للآيـة ١٣٧ مـن سـورة الأنعـام: "وكذلك زيـنَ لكثير من المشـركين قتـلُ أولادَهـم شركائهم"، ببناء الفعل للمفعول، والفصل بين المصدر "قتل" المرفـوع علـى نيابـة الفـاعل ـ وبيـن فاعلـه المضـاف إليـه "شركائهم" بمفعول المصدر "أولادهم". وقرأ بقية السبعة ببناء "زيَنَ" للفاعل. ونصب "قتـلَ" وإضافتـه إلـى "أولادهـم" ورفـع "شركاؤهم".

ويذكر ابن مجاهد الاختـلاف بيـن القراءتيـن دون تعليـق، ولكـن تلامذتـه وأكـثر مـن جـاء بعدهـم مـن أصحـاب كتـب الاحتجاج وغيرهم رأوا في قراءة ابن عامر خروجاً على مـا أصله البصريون من منع الفصـل بيـن المتضـايفين حتـى لـو كان هذا الفصل لضرورة شعرية. وقام فريـق آخـر بعـرض القـراءة مـع الإشـارة إلـى الخـلاف البصـري ـ الكوفـي(٧٦)، وفريق ثالث هب للدفاع عن هذه القراءة وتقوم بين الفريقين: الرافضين والمؤيدين معركة امتدت آثارها قروناً كثيرة.

ويحتج فريق المنكرين في رفض هذه القراءة علـى حجـج منها:

١ـ خروجها عن إجماع القراء.

٢ـ عدم جواز الفصـل بيـن المتضـايفين فـي القـرآن، لأنـه لا ضرورة في القرآن الكريم.

٣ـ إنكـار صحـة الشـواهد الشـعرية التـي احتـج بهـا الفريـق الآخر.

وقد وصف هذا الفريق قراءة ابن عامر بـالقبح والسـماجة وغـير ذلـك مـن الصفـات التـي لا تليـق فـي وصـف قـراءة قرآنية. وبـالغ بعـض النحـاة والمفسـرين بـأن ادعـوا أن ابـن عـامر يقـرأ القـرآن "برأيـه"، بـل لقـد جـاهر أحـد النحوييـن القدامى بعدم التسليم بـ "تواتر بعض القراءات" وأيده في ذلك أحد الدارسين المحدثين(٧٧).

أما فريق المؤيدين فحجته أن ابـن عـامر هـو أحـد القـراء السبعة الذين تلقوا قراءاتهم بالتواتر عن تابعي عـن صحـابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلـى هـذا مـا ذهـب إليـه "جمهـور المحققيـن إلـى أن القـراءات السـبعة متواتـرة"، وهذا بالفعل هو أحد شروط ابن مجـاهد فـي اختيـاره للقـراء السبعة، ومنهم ابن عامر.

والأمر الثاني: الاستدلال على صحة قراءة ابن عامر بمـا ورد من شعر العرب كقول الشاعر:

فزججته متمكنا زجَ القلوصَ أبي مزادة

ولعل أبلغ الردود على منكري قراءة ابن عامر، ما ذكـره أبو حيان ـ صـاحب البحـر المحيـط ـ بقولـه: "وهـي مسـألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهـم ومتـأخروهم، ولا يجـيزون ذلـك إلا فـي ضـرورة الشـعر، وبعض النحويين أجازهـا وهـو الصحيـح لوجودهـا فـي هـذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابـن عامر الآخذ القراءة عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب في عدة أبيات"(٧٨).

وتجاوز المدافعون عن قراءة ابن عامر هذه مجرد الدفـاع إلـى تحريـر الهجـوم الشـخصي والتشـكيك بقـدرة المنكريـن للحكم الصحيح على مثل هذه القراءة. فيرى ابن الجزري أن "اول مـن نعلمـه أنكـر هـذه القـراءة وغيرهـا مـن القـراءة

(٧١) حجة ابن خالويه، ص ١٩١-١٩٢.

(٧٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٤٤.

(٧٣) حجة الفارسي، ٤، ص ٣٩١، وانظـر ابـن جـني، سـر صناعـة الإعراب، ٢، ص ٧٢٨.

(٧٤) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٠٦، ابو حيـان، البحـر المحيط، ٥، ٢٧٩.

(٧٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٧٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٧٠، وانظـر حجـة ابـن زنجلـة، ص ٢٧٣.

(٧٧) الإستراباذي، شرح الكافيـة في النحـو، ١، ص ٢٩٣، وانظـر: حجـة الفارسي، ٣، ص ١٦٨-١٧٤، وانظـر: الطـبري، التفسـير، ٨، ٣٣، وانظر: (الزمخشري، الكشاف، ٢، ص ٧٠، وانظر حسني، قـراءة ابـن عامر، ص ٣٩٦.

(٧٨) ابو حيان، البحر المحيط، ٤، ص ٢٢٦.

الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة، وقد عد من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر"[٧٩].

ويقول صاحب البحر المحيط في رده على الزمخشري الذي طعن على ابن عامر وعلى قراءته: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[٨٠].

ويدفع ابن المنير الإسكندري ـ في تعليقه على موقف الزمخشري ـ أن يكون ابن عامر قد غلط في قراءته هذه، أو أن تكون قراءته اجتهاداً. ويرى ابن المنير أن الذي حمل الزمخشري على تخطئة قراءة ابن عامر "التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يرد ما يخالفها". وينفي ابن المنير أن تكون قراءة ابن عامر مخالفة لأقيسة العربية، وخلص إلى تقرير ما يلي: "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[٨١].

وأما المحدثون، فقد رد سعيد الأفغاني هجوم الزمخشري على ابن عامر وقراءته بقوله: "وفي هذا الكلام زلتان كبيرتان يتنزه عنهما الشادي في علم القراءات، فأما الأولى: ففي جملته الأخيرة المشعرة بأن ابن عامر حر في اختراع القراءة، حتى لقد عجب بعضهم من هذا الجهل الساذج بما هو معروف ضرورة، والمقرر البديهي أن القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها. وأما الثانية فظنه أن القارئ أسير الرسم، وأن الذي حمل ابن عامر على جر "شركائهم" رسمها بالياء في المصحف الشامي، وهذا شبه تلك الجهالة، فالقراءة تتلقى مشافهة بالإسناد، وهي عادة ـ توافق الرسم ـ وليس لقارئ أن يقرأ قراءة لم يتلقها وإن وافقت الرسم"[٨٢].

وينقل ابن الجزري عن ابن مالك تقويته لقراءة ابن عامر من جهة المعنى من ثلاثة أوجه:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: أنه غير أجنبي معنى لأنه معمول للمضاف هو والمصدر.

والثالث: أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم لأنه فاعل في المعنى، حتى إن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله لأنهم فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً. وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب، هو غلام إن شاء الله أخيك فالفصل بالمفرد أسهل[٨٣]. وتوصل أحد الدارسين المحدثين إلى أن كلا من قراءة ابن عامر، وقراءة بقية السبعة تدل على معنى: "فإذا كان التزيين من الشركاء والقتل من المشركين في قراءة الجمهور، فإن التزيين والقتل كليهما فعل الشركاء في القراءة الثانية"[٨٤].

نصب الفعل المضارع بأن مضمرة إذا اقترن بالفاء

ورد في كتاب الله في ثمانية مواضع قوله تعالى: "كن فيكون". وهذه هي آياتها (آل عمران) (٥٩):

"إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم، خلقه من تراب ثم قال له كن فيكونُ "

"الحق من ربك فلا تكن من الممترين"(٦٠)

الأنعام (٧٣):

"وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق، ويوم يقول كن فيكونُ، قوله الحق، وله الملك يوم ينفخ في الصور، عالم الغيب والشهادة، وهو الحكيم الخبير".

البقرة (١١٧):

"بديع السموات والأرض، وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونُ".

آل عمران (٤٧):

"قالت ربِّ أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر، قال كذلك الله يخلق ما يشاء، إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونُ".

مريم (٣٥):

"ما كان لله أن يتخذ من ولد، سبحانه، إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونُ".

غافر (٦٨):

"هو الذي يحي ويميت، فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونُ".

النحل (٤٠):

"إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكونُ".

يس (٨٢):

"إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكونُ".

---

(٧٩) ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٢٦٣-٢٦٥.
(٨٠) ابو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٢٣٠.
(٨١) الإسكندري، الانتصاف، نشر على هامش الكشاف للزمخشري، ج٢، ص ٦٩-٧٠.
(٨٢) الأفغاني، في أصول النحو، ص ٤٢-٤٣.
(٨٣) ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٢٦٥ وقارن: ابن المنير الإسكندري، الانتصاف على هامش الكشاف، ج٢، ص ٦٩.
(٨٤) عباس، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية"، مجلة دراسات، م ١٤، ع٧، ص ٤١.

وقد وافق ابن عامر بقية السبعة في رفع فيكون في آيتي آل عمران (٥٩) والأنعام (٧٣). ورفع (فيكون) القراء في المواضع الباقية بينما نصبها جميعاً ابن عامر. ووافق الكسائي ابن عامر في نصب (فيكون) في آيتي النحل (٤٠)، ويس (٨٢).

وقد خطأ ابن مجاهد ـ مسبع السبعة ـ ابن عامر في آية البقرة بقوله: "وهو غلط"، وفي أية آل عمران بقوله: "وهو وهم". وفي آية مريم: "وهذا خطأ في العربية". ولم يخطئ ابن مجاهد قراءة ابن عامر والكسائي في آيتي النحل ويس[٨٥].

وفعل صنيع ابن مجاهد تلامذته وأكثر أصحاب كتب الاحتجاج والتفسير والنحاة ظناً منهم أن ابن عامر قد ارتكب خطأ في "العربية لأنه لا وجه للنصب في هذه الآيات إلا أن يكون ابن عامر قد وهم أن "فيكون" هو جواب للأمر "كن". إذ يرى هؤلاء جميعاً أن الفاء المقترنة بـ "يكون" هي الفاء العاطفة، إذن فموضع يكون في معظم هذه الآيات الرفع. ويذهب بعضهم إلى أن الفاء هي استئنافية، وعليه يجب رفع "يكون" حتى في آيتي النحل ويس، وهذا ما ذهب إليه الفراء تلميذ الكسائي[٨٦]. بينما سكت معظمهم عن آيتي النحل ويس من حيث إن لهما وجها في النصب.

ويرى بعض الدارسين جواز النصب لأمرين: أحدهما ما ذكره صاحب البحر المحيط من أن "وجه النصب أنه جواب على لفظ "كن" لأنه جاء بلفظ الأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي". ويرد أبو حيان على من خطأ ابن عامر ولحنه في هذه القراءات ببيان أن قراءة ابن عامر قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، والقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله"[٨٧].

والثاني: جواز النصب بعد الفاء في الضرورة إذ إن تفسير النصب في المواضع الستة هو أنك "تعطف مصدراً مقدراً على نظير له منتزع من الكلام قبل الفاء"[٨٨].

وقد نضيف إلى هذين الأمرين أمراً ثالثاً وهو أن تكون الفاء ـ في قراءة ابن عامر لقوله تعالى "فيكون" ـ هي السببية التي ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً لوقوعها في جواب الطلب ـ أي الأمر، في قوله تعالى: "كن".

تقييم مواقف الدارسين من قراءة ابن عامر

لقد كان عبد الله بن عامر من أكثر القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد تعرضاً للنقد والطعن، فقد تجرأ عدد من النحاة والمفسرين القدامى على وصف بعض قراءاته بـاللحن والخطأ[٨٩]. وقد أشار ابن الجزري أن أحداً من السلف لم ينكر شيئاً من قراءة ابن عامر ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف إلا ما كان من الطبري. ويقرر ابن الجزري أن موقف الطبري هذا يعد من سقطاته[٩٠].

وحقيقة الأمر أن الطبري لم يكن يتعمد الطعن على قراءة ابن عامر وحدها، بل كان يتصدى لكل القراءات يقدم بعضها ويؤخر الأخرى. أما موقفه من قراءة ابن عامر فلم يكن واحداً ذلك أنه يصوب بعض قراءاته، ويؤخر أخرى، ومن الأمثلة على ذلك تصويبه لقراءة ابن عامر "ما فعلوه إلا قليلاً منهم" (النساء ٦٦). فقد استدل الطبري على صحة القراءة "لأنه المعروف من كلام العرب. إذا كان الفعل مشغولاً بما فيه كناية من قد جرى ذكره، ثم استثنى منهم "القليل"[٩١].

وقد يطعن الطبري في قراءة ينسبها غيره إلى ابن عامر، ولكنه ينسبها إلى غيره. وقد نسب واحدة من القراءات إلى ابن عباس رضي الله عنهما. يضاف إلى هذا أن الطبري لم يكن يذكر ابن عامر بالاسم، بل كان يذكر: قراءة أهل الشام، أو قراءة بعض أهل الشام[٩٢].

وقد تصدى لبعض منكري قراءة ابن عامر غير واحد من علماء القراءات القرآنية ومؤرخيها، ولعل من أبرزهم أبا حيان صاحب تفسير البحر المحيط، وأبا شامة المقدسي مؤلف كتاب المرشد الوجيز، وابن الجزري صاحب النشر، والمقدسي ـ صاحب أحسن التقاسيم ـ الذي علل سبب كثرة الطعن على ابن عامر أنه جهل الكثيرين لقراءته بالإضافة إلى عدم شهرتها كبقية القراءات لأن ابن عامر "لما كان بمصر متطرفاً قلّ الواردون عليه والناقلون عنه" وأضاف أنه "لو كان بالحجاز أو بالعراق ما جهل ولا شذت قراءاته"[٩٣].

ويرى أحد الدارسين المحدثين أن قراءة ابن عامر قد شغلت النحاة "وأشكلت عليهم، فوقفوا عندها طويلاً وحاروا فيها وعنوا أنفسهم، وقد لاقوا عناءً كبيراً في توجيهها

(٨٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٦٤، ٢٠٦-٢٠٧، ٤٠٩.
(٨٦) الفراء، معاني القرآن، ١، ص ٧٤-٧٥.
(٨٧) ابو حيان، البحر المحيط، ١، ص ٣٦٥-٣٦٦.
(٨٨) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص٣٨-٤١. وانظر تحليل قراءة ابن عامر وموقف الدارسين منها، سلطاني، حجة القراءات في منهج النحاة"، ج١، ص ١٧٠-١٨٠.

(٨٩) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٥.
(٩٠) ابن الجزري، النشر، ٢، ص ٢٦٤. وانظر عطوان، القراءات القرآنية في بلاد الشام، ص ٣٣٢ وما بعدها.
(٩١) الطبري، التفسير، ج٨، ص ٥٢٧-٥٢٨.
(٩٢) المصدر نفسه، وانظر ج ٧، ص ٤٥١، ج١٤، ص ٣٠-٣١.
(٩٣) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٤٤.

والبحث في ثنايا اللغة لتخريجها ووضعها في الأوجه اللغوية المناسبة"[٩٤].

والحق أن النحاة ما فعلوا هذا عامدين من أجل قراءة ابن عامر، بل إنهم صدروا في ذلك عن مواقفهم ومذاهبهم النحوية، وأبرزوا من خلال قبول قراءة ابن عامر أو رفضها عن انتماء لمدرسة نحوية معينة أو عن موقف شخصي أملاه تنافسهم فيما بينهم. إذ إن خلافاتهم معروفة قبل أن يتم تسبيع السبعة.

ولعل من أبرز الأمثلة على تباين مواقف النحاة معالجتهم لقراءة ابن عامر وحمزة وحفص لقوله تعالى: "وإن كـلاً لمّا ليوفينّهم ربك أعمالهم" (هود ١١١). وصحيح أن النحاة قد اختلفوا في توجيه هذه القراءة بتشديد كل من "إنّ" و "لمّا"، فإنهم اختلفوا أيضاً في معرفة "ماهية" (لمّا)، فقد ذكر بعض النحاة أن أصل (لمّا): لمن ما. ورأى آخرون أن (لمّا) مصدر يقول: "لا أعرف وجه التنقيل في (لمّا)"، غير أن أبا حيان قد توصل إلى أن (لمّا) هذه هي الجازمة، وأن فعلها المجزوم بها محذوف. وقد ذكر أنه عرف فيما بعد أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) سبقه إلى هذا الذي وصل إليه. وقد رفض أبو حيان بعض مواقف النحويين من قراءة ابن عامر وحمزة وحفص فأشار إلى أن المبرد قد تطاول على هذه القراءة وعدها لحنا[٩٥].

أما تخريج أبي حيان فهو بتقدير مجزوم لـ "لمّا" أي: (وإنّ كـلاً لمّا ينقص عن جزاء عمله). ويدل عليه قوله تعالى: "ليوفينهم ربك أعمالهم"، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم فقال: "ليوفينّهم ربك أعمالهم"[٩٦].

لقد تجاوز بعض النحاة الحدود التي وضعها علماء القراءات فحكموا مقاييسهم النحوية في الحكم على القراءات القرآنية الصحيحة بعامة وعلى قراءة ابن عامر خاصة. وتحوي مصادر دراسة قراءة ابن عامر أقوالاً متناقضة من حيث: الطعن على بعض قراءات ابن عامر مرة؛ وتصويب قراءات أخرى وتحسينها مرة ثانية، أو ترجيح قراءة الستة بحجة قراءة الأكثر، أو السكوت على قراءات منفردة لابن عامر خالف فيها بقية السبعة. وقد يختلف دارسو قراءة ابن عامر في الحكم بصحتها أو بالطعن فيها، ومن الأمثلة على ذلك أن ابن مجاهد قد خطأ قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "فبهداهم اقتدِه" (الأنعام ٩٠)، فقرأها ابن عامر: "اقتـدِهِ"، قُل" بكسر الدال، ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء. وقد حكم ابن مجاهد على انفراد ابن عامر في هذه القراءة بقوله: "هذا غلط"، وعلل ذلك "لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين حركة ما قبلها"[٩٧].

وقد خالف أبو علي الفارسي شيخه ابن مجاهد ـ محكماً فيما يبدو مقاييسه اللغوية ـ فجعلها "ليس بغلط" مبيناً أن وجهها في اللغة "أن تجعل الهاء كناية من المصدر لا التي تلحق الوقف، وحسن اضماره لذكر الفعل الدال عليه"؛ وقياسه إذا وقف عليه أن يقول "اقتده" فيسكن هاء الضمير، كما تقول: اشتره، في الوقف، وتقول في الوصل: اشترهي يا هذا، اشترهو قبل[٩٨].

وقد يقدم أبو علي الفارسي قراءة الستة على قراءة ابن عامر المنفردة بحجة " قراءة الأكثر" مع ما يقدمه من معالجة لغوية تبرز قوة القراءة وانسجامها مع قواعد اللغة والنحو، وعلى سبيل المثال، قال تعالى: "ولكلّ وجهة هو موليها" (البقرة ١٤٨). فقد قرأها ابن عامر: "هو مولاّها" ويذهب الفارسي أن الضمير (هو) في قراءة الستة لاسم الله تعالى، وتقديره: ولكل وجهة الله موليها، أي أمرهم بالتوجه نحوها بصلاتهم اليها، ومفعول (مولّي) محذوف، هو "اياه"، يعود على (كل) في قوله "ولكل". وأما في قراءة ابن عامر فإن مفعولي "مولّى" هما: الضمير المرفوع في "مولّى" بالنيابة للفاعل؛ والآخر: الضمير المؤنث "الذي هو ضمير كل ابتداء، وخبره (مولاها)"[٩٩].

ويذهب ابن خالويه في الاحتجاج لقراءة ابن عامر "أنه جعل "المولى" مفعولاً به، وأصله: موليَها؛ فلما تحركت الياء انقلبت ألفاً[١٠٠].

وقد يرجح دارسو القراءات الستة في حالة انفراد أحدهم في قراءة ما، لا لقوة الحجة في قراءة الستة، بل لترجيح قراءة الأكثر فهذا مكي بن أبي طالب يشير إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "لَقضيَ إليهم أجلهم" (يونس ١١)، فقد قرأها ابن عامر بفتح القاف والضاد ونصب (أجل) على الإخبار من الله جل ذكره، برد ذلك على قوله تعالى في الآية نفسها: "ولو يعجل الله الناس الشر استعجالهم بالخير"، فجاء الفعل مضافاً إلى الله فيهما جميعاً، ونصب "أجلهم" بوقوع القضاء عليهم وتطابق الكلام بإضافة الفعل إلى الله فيهما جميعاً.

ومع قوة هذه الحجة إلا أن مكياً خلص إلى تقرير حقيقة موقفه من الاختيار بقوله: "ولولا الجماعة لكانت القراءة الأولى ـ أي قراءة ابن عامر ـ أولى بالاتباع لصحة معناها"[١٠١].

(٩٤) حسني، قراءة ابن عامر، ص ٣٩٧ وما بعدها.

(٩٥) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٣٧٤-٣٧٦، الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٠.

(٩٦) ابو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٦٦، وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص ٢٧٧ وما بعدها.

(٩٧) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٦٢.

(٩٨) حجة الفارسي، ٣، ٣٥٢-٣٥٣.

(٩٩) حجة الفارسي، ج٢، ص ٢٣٠ وما بعدها.

(١٠٠) ابن خالويه، الحجة، ص ٩٠.

(١٠١) ابن ابي طالب، الكشف، ج١، ص ٥١٥.

ومن أمثلة التناقض في بعض مواقف أصحاب كتب الاحتجاج على قراءة منفردة لابن عامر معالجتهم للاختلاف في قراءة قوله تعالى: "فأمتعه قليلاً (البقرة ١٢٦)، فقد قرأها ابن عامر: "فأمتِعُهُ"؛ وقد بين أصحاب كتب الاحتجاج أن قراءة الستة بالتضعيف من "متّع"، بينما قراءة ابن عامر من "أمتَعَ"، وذكروا أن "أمتع" لغة؛ و (فعّل) قد تجري في هذا النحو مجرى (أفعل).

وقد ذهب الفارسي إلى أن التشديد أولى[١٠٢] وجعل ابن زنجلة ومكي قراءة التشديد الاختيار لأنها قراءة الأكثر[١٠٣].

وأما ابن خالويه فسكت عن تفضيل قراءة على أخرى، وقد بين أن التشديد يدل على تكرير الفعل ومداومته، وأن "أمتِع" أولى من "أمتّع" لوجود قليلاً، على أنّ "أفعل" و "فعّل" يأتيان في الكلام بمعنى واحد[١٠٤].

الخاتمـــــة

عبد الله بن عامر اليحصبي - قارئ الشام - أحد القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد لتكون قراءته إحدى القراءات السبعة الصحيحة المختارة وفق أصول رسخها علماء القراءات وأهمها: التواتر، وموافقة خط المصحف العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية. ولكنه مع ذلك لم يسلم من الطعن عليه في بعض المواطن التي انفرد فيها عن بقية القراء السبعة، وهذه المواطن قليلة إذا ما قيست بأن مجمل ما انفرد به يزيد على مائة موضع. وقد تتبع هذا البحث أكثر هذه المواطن وبين أنها - مع التسليم بفكرة التواتر - تنسجم مع الأساسين الآخرين اللذين ذكرناهما آنفاً.

وقد تبين للباحث أن دارسي قراءة ابن عامر من النحاة وغيرهم قد ناقضوا بعضهم بعضاً إذ لا اتفاق من حيث الطعن على قراءة معينة فقد ظهر لنا أنه في حالة الطعن كنا نجد من يرد هذا الطعن ويدحضه، وإن كان بعضهم يرجح قراءة الستة على قراءة ابن عامر المنفردة لمجرد أنها قراءة الأكثر. وهذا لا يغض من قيمة ابن عامر ولا يجعل قراءته تصل إلى حدّ نعتها بالشذوذ.

The Reading of Ibn Áamer
An Analytical Study

Mahmoud Jaffal*

ABSTRACT

Àbdullah B. Áamer (d. 118 A.H.), A prominent Reciter of al-Sham, was one of the seven great reciters of the Holy Qur'an chosen by Ibn Mujahid (d. 324 A.H) to represent various Islamic States.

Ibn Mujahid based his selection of the seven reciters on three important principles: a. the attribution of the recitation to the Prophet (peace be upon him), b. the conformity of the recitation to the writing of Uthman's Mushaf, and c. the conformity of the reading to various aspects of Arabic (i.e. grammar and linguistic).

Ibn Áamer, who had his own choice of recitation, differed from the other six readers in reciting some verses.

Some scholars in the fields of grammar, readings and explanation of the Qur'an disapproved of such disparities. Hence, they denied certain readings of Ibn Áamer. Some accused him of committing errors in his selections. Others exaggerated by doubting the attribution of his reading, and possibly some others' readings to the Prophet.

Certain scholars rose to defend not only the recitation of Ibn Áamer, but also the notion the Qur'anic reading as a "Followed Tradition". A reciter/reader, therefore, has no right to change or deviate from or interfer personally in what is narrated to him.

However, this paper tackles many linguistic problems regarding the recitation of Ibn Áamer's reading in accordance with the three principles established by Ibn Mujahid.

* Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 3/5/1995 and Accepted for Publication on 22/11/1995.

الهوامش

(١) ابن الجزري "ابو الخير" محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)"، النشر في القراءات العشر، د. ت، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص ٢٦٣. وقد ذهب بعض مترجمي حياته إلى أنه لم يكن عربي النسب، انظر، الذهبي، ١٩٨٤، شمس الدين "ابو عبد الله" محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص ٨٢-٨٤.

(٢) "أبو بكر" أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق، شوقي ضيف، ١٩٨٠، دار المعارف، القاهرة، ص ٨٥-٨٦.

(٣) الذهبي، معرفة القراء الكبار، ١، ص ٨٣.

(٤) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. ١٩٨٥، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ص٩، وقارن، مكي بن أبي طالب، ١٩٨٥، التبصرة في القراءات، تحقيق محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ص ٥-٥١، وانظر، عطوان، ١٩٨٢،

[١٠٢] الفارسي، الحجة، ٢، ص ٢١١.

[١٠٣] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١١٤، ابن ابي طالب، الكشف، ١، ص ٢٦٥، وانظر أمثلة أخرى في الكشف، ١، ص ٢٦٠، ١، ص٤٧٥، ٢، ص٥٠، ٢، ص٣٠٧.

[١٠٤] حجة ابن خالويه، ص ٨٧-٨٨.

القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ص ٢٨٢-٢٨٤.

ويذكر ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص ٤٤، أن ابن عامر تلقى قراءته عن جماعة من الصحابة منهم واثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، وانظر ابن الجزري، النشر، ١، ١٤٤.

(٥) عطوان، ١٩٨٢، القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ص ٢٨٥.

(٦) يعزو السيوطي هذا المبدأ "القراءة سنة متبعة" إلى الصحابي الجليل زيد بن ثابت، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص ١٠٠.

(٧) ضيف، شوقي، مقدمة كتاب ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٩، وانظر؛ مقدمة سعيد الأفغاني، ١٩٨٢، لكتاب ابن زنجلة (حجة القراءات)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١، ١٢.

(٨) يرى الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، دار القلم، بيروت، ص ٣٨ و ١٠٩، أن مقاييس ابن مجاهد في اختياره قراءات السبعة ما يلي: (١) أن يكون القارئ مجمعاً على قراءته من قبل أهل مصره. (٢) وأن يكون اجماع أهل مصره على قراءته قائماً على أساس من توفره على العلم بالقراءة والفقه توفراً يدل على أصالة وعمق.

(٩) حسني، محمود، ١٩٨٧، قراءة ابن عامر، مصادرها وموقف النحاة منها"، نشر ضمن بحوث المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، بلاد الشام في العهد الأموي، م١، القسم العربي، ص ٣٩٤-٣٩٦.

(١٠) الأندرابي، ١٩٨٥، قراءات القراء المعروفين، بروايات الرواة المشهورين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٧٧. وينقل الأندرابي عن أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) قوله: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الإفشاء في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة. لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها". قراءات القراء المعروفين، ص ٢٧.

(١١) ابن الجزري، ابو الخير محمد، (ت ٨٣٣)، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص ٩.

(١٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢١٦، وعلى سبيل المثال في قوله تعالى: "وسارعوا إلى مغفرة" (آل عمران ١٣٣)، قرأ ابن عامر ونافع، "سارعوا" بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام. وانظر؛ ص ٢٤٥، مصاحف أهل المدينة ومكة والشام، وانظر؛ ص ٣٨٥، ٣٩٠، ٥٨١، ٦٢٧، ٦٨٩.

(١٣) حجة القراءات، ص ٢٥١، وانظر؛ الفارسي، ابو علي، تحليل القراءة، الحجة للقراء السبعة، دار المأمون للتراث، دمشق، ٣، ٣١٩-٣٢٠، ٣، ٣٤٣، ابن خالويه، ١٩٩٠، الحجة في القراءات السبع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٤٠.

(١٤) شلبي، عبد الفتاح اسماعيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم — دوافعها ودفعها، جدة، دار الشروق، ص ٨٣.

(١٥) ابن الجزري، غاية النهاية، ٢، ص ٣٦٧.

(١٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠١، وانظر ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٧) المصدر نفسه، ولمعرفة أسماء رواة ابن عامر وطرق رواية قراءته، انظر؛ النشر، ١، ص ١٣٥-١٤٤.

(١٨) السبعة في القراءات، ص ٤٣٢، ٤٨٤، ٥٢٣، ٥٧٧.

(١٩) الحجة للفارسي، ١٩٨٤، ١/٦.

(٢٠) انظر كلاماً مستفيضاً حول هذه المسألة، شاهين، عبد الصبور، د.ت، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، الباب الأول، القاهرة، ص ١٥-٢١٣.

(٢١) حجة الفارسي، ١،ص ٢٧٤، ٤، ١٠١.

(٢٢) السبعة في القراءات، ص ١٥٤، وحجة الفارسي، ٢، ٦، وما بعدها. ويظهر أن ابن مجاهد وتلميذه الفارسي يذهبان إلى تخطئة قراءة ابن عامر تسهيل الهمزة وكسر الهاء إتباعاً للباء. وانظر قراءة ابن عامر، "هيت لك" (يوسف ٢٣) حيث روي عنه أنه قرأها: "هئت". السبعة في القراءات، ص ٣٤٧، وقارن حجة ابن خالويه، ص ١٦١.

(٢٣) حجة ابن خالويه، ص ٢٢٠، وحجة ابن زنجلة، ص ٤٠٨، والكشف ٢، ٥٠.

(٢٤) حجة الفارسي، ٤، ١٧٧.

(٢٥) انظر: الكشف، ١، ٥٠٠، وقارن: حجة ابن خالويه، ص ١٧٤، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص ٣١٥.

(٢٦) حجة الفارسي، ٤، ١٧٧-١٧٨.

(٢٧) حجة الفارسي، ٤، ١٥٧-١٥٨.

(٢٨) السبعة في القراءات، ص ٥٨٦، حجة ابن خالويه، ص ٣٢٢، وانظر، العكبري، إملاً ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢، ٢٢٨. وقارن، سورة المؤمنون "وإنّ هذه أمتكم أمّة واحدة" قرأها ابن عامر، وأنّ (آية ٥٢)، السبعة في القراءات، ص ٤٤٦.

(٢٩) السبعة في القراءات، ص ٥٧٦.

(٣٠) ابن خالويه، حجة ابن خالويه، ص ٢٨٧، وقارن ص ٢٠٠.

(٣١) السبعة في القراءات، ص ٢٨٥، ٢٨٦، وانظر ص ٦٢٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٣٣) حجة الفارسي، ٤، ٢٥٣-٢٥٧، الكشف، ١، ٥١٥.

(٣٤) السبعة في القراءات، ص ١٥٧، حجة الفارسي، ٢، ٨٥-٨٦.

(٣٥) ابن مجاهد، ابو بكر احمد، (ت ٣٢٤)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ١٩٨٠، دار المعارف، القاهرة، ص ٣٠٧.

(٣٦) حجة الفارسي، ٤، ١٥٩.

(٣٧) السبعة في القراءات، ص ٤٢٩.

(٣٨) حجة ابن خالويه، ص ٢٤٩.

(٣٩) السبعة في القراءات، ص ٦٢٦.

(٤٠) انظر: حجة الفارسي، ٢، ٥١-٥٣.

(٤١) الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ١٩٨١، بيروت، ٣، ص ١٣٤.

(٤٢) السبعة في القراءات، ص ٢١٦.

(٤٣) حجة الفارسي، ٣، ١١٣-١١٤.

(٤٤) ابن خالويه، حجة ابن خالويه، ص ١١٨.

(٤٥) ابن ابي طالب، مكي، الكشف، ١، ٣٧٠.

(٤٦) حجة الفارسي، ٤، ٢٥.

(٤٧) ابن قتيبه، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٨؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٢١٤-٢١٥.

(٤٨) حجة ابن خالويه، ص ١٥٧.

(٤٩) حجة الفارسي، ٤، ٣٥ وما بعدها، وانظر، الزمخشري، الكشاف، ٢، ١١١.

(٥٠) السبعة في القراءات، ص ٢٩٥.

(٥١) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي التهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج١، بيروت، ص ٥٦٢-٥٦٣، فقد ذكر ابن عقيل في المبحث الخاص بالمفعول المطلق شرحاً لما ذهب إليه صاحب الألفية من جواز التثنية والجمع للمصدر المبين للنوع إذا اختلفت أنواعه بخلاف المصدر المؤكد لعامله الذي يظل مفرداً.

(٥٢) ويلاحظ أن اصرا وآصارا بمنزلة عدل وأعدال، ويقوي الجمع في قراءة ابن عامر ما جاء في قوله تعالى: "وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم" (العنكبوت ١٣) ذلك أن الثقل مصدر وهو يشبه الإصر من حيث الصياغة، انظر، حجة الفارسي، ٤، ص ٩٣-٩٤.

(٥٣) السبعة في القراءات، ص ٢٩٥-٢٩٦. وقد قرأ بعضهم: "خطاياكم" بدلاً من "خطيئاتكم" وهي كلها بالجمع، وانظر، حجة ابن خالويه، ص ١٦٦.

(٥٤) السبعة في القراءات، ص ٥٢٣، وحجة ابن خالويه ، ص ٢٩١، والتيسير، ص ١٧٩.

(٥٥) الأفغاني، في أصول النحو، ص ٣٧-٣٨.

(٥٦) حجة الفارسي، ٢،ص ٢٢٦-٢٢٧، وحجة ابن خالويه، ص ٨٦، ص ٨٨-٨٩.

(٥٧) حجة الفارسي، ٢، ص ١٧٠.

(٥٨) انظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، المكتبة العصرية، ١٩٨٤، بيروت، ص ١٥٣.

(٥٩) السبعة في القراءات، ص ٢٣٥.

(٦٠) سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، ١٩٨٣، بيروت، ج٢، ص ٣١١.

(٦١) حجة الفارسي، ٣، ١٦٨-١٧٠، وقارن حجة ابن زنجلة، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٦٢) اللبدة: الشعر المتكاثف بين كتفي الأسد.

(٦٣) حجة ابن خالويه، ص ٣٥٤.

(٦٤) حجة ابن خالويه، ص ٣٣٨، وانظر أيضاً قوله تعالى: "تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام" (الرحمن ٧٨)، فقط قرأها ابن عامر، "ذو" ويذكر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٢١، وكذلك هي في مصاحف "أهل الشام" وتوجيهها أنها بالرفع صفة لـ "سام"، ابن خالويه، ص ٣٤٠.

(٦٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٦٩.

(٦٦) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣١٣. وأضاف ابن خالويه أن ابن عامر يرفع "أشد" في حين نصبها القراء الستة. ويحسن ابن زنجلة قراءة ابن عامر: "منكم" بقوله: "وحسن الخطاب هنا لأنه خطاب لأهل مكة فحسن الخطاب لحضورهم، انظر، حجة القراءات، ص ٦٢٩.

(٦٧) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٢١.

(٦٨) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، القاهرة، ٢، ٣٥٩، اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٦٩) أبو حيان، البحر المحيط، د.ت، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، ٥، ٧٩، وقد نسب أبو حيان هذه القراءة إلى أبي جعفر الواسطي (ت ٥٩٣هـ). والأعرج قد يكون عبد الله بن هرمز (ت ١١٧هـ) أو حميد بن قيس (ت ١٣٠هـ).

(٧٠) حجة الفارسي، ٤، ٣٩٠ وما بعدها.

(٧١) حجة ابن خالويه، ص ١٩١-١٩٢.

(٧٢) السبعة في القراءات، ص ٣٤٤.

(٧٣) حجة الفارسي، ٤، ٣٩١، وانظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار القلم، ١٩٨٥، دمشق، ٢، ٧٢٨.

(٧٤) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٠٦، البحر المحيط، ٥، ٢٧٩.

(٧٥) ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، ١٩٧٩، بيروت، ٢، ٤٢٧ وما بعدها.

(٧٦) السعبة في القراءات، ص ٢٧٠، حجة ابن زنجلة، ص ٢٧٣.

(٧٧) الأسترابادي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، بيروت، ١، ٢٩٣، وانظر، حجة الفارسي، ٣، ص ١٦٨-١٧٤، وانظر الطبري، التفسير، ٨، ص ٣٣، وانظر، الزمخشري، الكشاف، ٢، ص ٧٠، وانظر حسني، محمود، قراءة ابن عامر، ص، ٣٩٦.

(٧٨) البحر المحيط، ٤، ص ٢٢٦.

(٧٩) النشر، ٢، ص ٢٦٣-٢٦٥.

(٨٠) ابو حيان، البحر المحيط، ٤، ٢٣٠.

(٨١) الإسكندري، أحمد بن المنير، الانتصاف، نشر على هامش الكشاف للزمخشري، ج٢، ص ٦٩-٧٠.

(٨٢) في أصول النحو، ص ٤٢-٤٣.

(٨٣) النشر، ٢، ٢٦٥. وقارن، الإسكندري، الانتصاف على هامش الكشاف، ج٢، ص ٦٩.

(٨٤) عباس، فضل حسن، ١٩٧٨، " القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، م١٤، ع٧، ص ٤١.

(٨٥) السبعة في القراءات، ١٦٤، ٢٠٦-٢٠٧، ٤٠٩.

(٨٦) معاني القرآن، ١، ٧٤-٧٥.

(٨٧) ابو حيان، البحر المحيط، ١، ٣٦٥-٣٦٦.

(٨٨) سيبويه، الكتاب، ط هارون، ٣، ٣٨-٤١. وانظر، تحليل قراءة ابن عامر وموقف الدارسين منها، سلطاني، محمد علي، ١٩٨٧، "حجة القراءات في منهج النحاة"، بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، صادر عن كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج١، ص ١٧٠-١٨٠.

(٨٩) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب، بدون تاريخ، صفحة ١٥.

(٩٠) النشر، ٢، ٢٦٤. وانظر عطوان، القراءات القرآنية في بلاد الشام، ص ٣٣٢ وما بعدها.

(٩١) الطبري، التفسير، ج٨، ص ٥٢٧-٥٢٨.

(٩٢) المصدر نفسه، وانظر، ج٧، ص ٤٥١، ج١٤، ص ٣٠-٣١.

(٩٣) المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة خياط، د.ت، بيروت، ص ١٤٤.

(٩٤) حسني، محمود، قراءة ابن عامر، ص ٣٩٧ وما بعدها.

(٩٥) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، بيروت، ج١، ص ٣٧٤-٣٧٦، ويعزو مكي هذه القراءة إلى عاصم وحمزة وابن عامر. وأما الفراء فيعزوها إلى الزهري، انظر معاني القرآن، ج٢، ص ٣٠.

(٩٦) البحر المحيط، ج٥، ص ٢٦٦، وانظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤، بيروت، ج٢، ص ص ٢٧٧ وما بعدها.

(٩٧) السبعة في القراءات، ص ٢٦٢.

(٩٨) حجة الفارسي، ٣، ٣٥٢-٣٥٣.

(٩٩) حجة الفارسي، ج٢، ص ٢٣٠ وما بعدها، ويذهب شلبي، رسم المصحف العثماني، ص ٧٢، إلى أن أبا علي الفارسي لغوي يعمل القياس كثيرا في معالجاته اللغوية النحوية، ونتيجة لذلك فقد بعد "عن القول بالنقل والأثر، ولم يقل بأن القراءة سنة متبعة إلا حين لا يستطيع أن يجري مقاييس العربية على قراءة من القراءات المروية".

(١٠٠) الحجة، ص ٩٠.

(١٠١) الكشف، ج١، ص ٥١٥.

(١٠٢) الحجة، ٢، ص ٢١١.

(١٠٣) حجة القراءات، ص ١١٤، الكشف، ١، ٢٦٥، فقد ذكر مكي بن أبي طالب، الكشف، ١، ٢٦٥، أن قراءة التخفيف، قرأها ابن عباس وابن محيصن وشبل. وانظر أمثلة أخرى في الكشف، ١، ٢٦٠، ٤٧٥،١، ٢، ٥٠، ٢، ٣٠٧.

(١٠٤) حجة ابن خالويه، ص ٨٧-٨٨.